طهران توسع نفوذها البحري وتربك حسابات السعودية

ولذلك بدأتا البحث عن طرق بديلة لنقل النفط والطاقة عبر خطوط الأنابيب والموانئ والممرات البرية في محاولة لتقليص قدرة إيران على التأثير في صادراتهما.

لكن المشكلة أن هذه الحسابات تتعامل مع الجغرافيا وكأنها يمكن تجاوزها بالكامل فحتى لو نجحت الرياض وأبوظبي في نقل جزء من صادراتهما بعيدا عن هرمز، فإن ذلك لا يعني أن الخطر الإيراني اختفى.

وهنا تأتي الرسالة التي حملها حديث أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، اللواء محسن رضائي عن إنشاء منطقة بحرية محظورة جديدة، فطهران تريد أن تقول إن إغلاق هامش المناورة أمامها في هرمز لن

يدفعها إلى الخروج من المعادلة بل قد يدفعها إلى توسيع نطاق الضغط البحري.

المشهد يكشف أيضا حدود الرهان السعودي والإماراتي على البنية التحتية البديلة فالأنابيب والموانئ تحتاج إلى بيئة أمنية مستقرة بينما تمتلك إيران موقعاً جغرافياً وقدرات عسكرية تجعلها قادرة على التأثير في حسابات الملاحة والطاقة حتى خارج المضيق.

لهذا فإن ما بعد هرمز قد لا يعني نهاية النفوذ الإيراني بل انتقال المواجهة إلى مساحة أوسع وأكثر تعقيدا.